جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي و استشراف المستقبل
Emirates Strategic Planning and Foresight Future Association

الإمارات... قوة الاستقرار في عالم متغير

اقتصاد راسخ | بنية تحتية عالمية | مجتمع متماسك | قيادة تستشرف المستقبل

مجلة الإمارات غدا

العدد السابع | 2026

دولـة الإمـارات تمضـي نحـو المسـتقبل وفـق استراتيجية متكاملـة أساسـها الإنسـان الـذي هـو رأسمالنا الحقيقي وأهم عناصر ثروتنا.

صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حفظه الله

اقتصاد الإمارات يقف على أرضية صلبة وقاعدة متنوعة تؤهله لتحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات إقليمياً وعالمياً.

صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء

حاكم دبي، رعاه الله

فهرس المحتويات

1 حين تصنع الرؤية فرقاً
مقال اللواء عبدالقدوس

2 مقال
النموذج الإماراتي في تحويل التحديات إلى فرص للنموّ المستدام

4 تحقيق
في الإمارات... التلاحم قوة تتجاوز الأزمات وتبني الفرص

10 مقال
كيف يصنع الإعلام الوعي في أوقات الأزمات؟

12 حوار العدد
مع مدير دبي للمرونة

18 إنفوجرافيك
كيف تعزز الإمارات الاستقرار عبر القرارات الاستراتيجية

19 ملف تحقيق
كيف تحافظ الامارات على استقرار الأسواق

25 مقال
الإمارات.. عراقة حضارات إنسانية متجذّرة

27 تحقيق
كيف يرى المجتمع قوة الامارات في مواجهة التحديات

32 الإمارات غداً
منصة حوارية تستشرف المستقبل وتعزز المحتوى المعرفي

33 مقال
تعزيز قوة الاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع الراهنة

جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي و استشراف المستقبل
Emirates Strategic Planning and Foresight Future Association

رئيس التحرير
د. عبد القدوس عبد الرزاق العبيدلي

المشرف العام
الشيخ محمد بن عبدالله المعلا

مدير التحرير
ايمان عبدالله

تدقيق
فواز الشعار

المراسلات
ص ب 83838 الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 5548810 6 971 +
إيميل: info@espa.org.ae
espa_uae@yahoo.com
الموقع: www.espa.org

تصميم
فروست فيذر ميديا
Frost Feather Media

هاتف:+971562005778
إيميل: info@frost-feather.art
الموقع: www.frost-feather.art

جميع المواد المنشورة في المجلة لا تمثل بالضرورة رأي جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل إلا إذا ذكر عكس ذلك بوضوح.

© حقوق النشر محفوظة. يجوز إعادة نشر أو اقتباس مادة أو أكثر من المجلة شريطة أن يذكر اسم المصدر.

الافتتاحية

حين تصنع الرؤية فرقاً

بقلم: اللواء الدكتور عبدالقدوس عبدالرزاق العبيدلي

رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل

1. **الرؤية الاستراتيجية الواضحة**
2. **القيادة الرشيدة والاستباقية**
3. **التحول من التحديات إلى فرص**

في ظل عالم يتغيّر بوتيرة غير مسبوقة، لم تعد إدارة التحديات تقتصر على الاستجابة لها بعد وقوعها، بل أصبحت مرهونة بقدرة الدول على استباقها، وفهم أبعادها، وبناء منظومات مرنة قادرة على التكيّف معها. ومن هذا المنطلق، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً متقدماً في إدارة التحديات بثقة، مستندة إلى رؤية استراتيجية متكاملة، وقيادة رشيدة جعلت من المستقبل نقطة انطلاق، لا مجرّد امتداد للحاضر.

لقد رسّخت القيادة في دولة الإمارات نهجاً مختلفاً في التفكير والتخطيط، يستشرف التحوّلات العالمية، ويحوّلها فرصاً للنموّ والتطور؛ هذا النهج لم يكن وليد اللحظة، بل امتداد لمسيرة طويلة من العمل المؤسسي الذي يربط بين وضوح الرؤية ودقة التنفيذ؛ فالرؤية هنا ليست شعارات، بل منظومة عمل تُترجم إلى سياسات، وتنعكس في قرارات مدروسة تُراعي التوازن بين الطموح والواقعية.

استطاعت الإمارات أن تحافظ على استقرارها في محيط إقليمي ودولي مملوء بالتحديات، وتعزز مكانتها مركزاً اقتصادياً وتنموياً عالمياً، ويعود ذلك إلى اعتمادها على أدوات التخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل، كونها جزءاً أساسياً من عملية صنع القرار، بما يضمن قراءة دقيقة للمشهد، واستعداداً مبكّراً لمختلف السيناريوهات.

“

فـي دولـة الإلإمـارات، كان المسـتقبل واستشـرافه مـن أولـى المهـام التـي درسـها بعمـق وتمعّـن مؤسسـو هـذا الوطـن، فكانـوا يصلـون نهاراتهـم بلياليهم ليضمنوا المستقبل المنشود.

اللواء الدكتور عبد القدوس العبيدلي
رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل

كما أن الاستثمار في بناء القدرات الوطنية ركيزة أساسية في هذا النموذج، حيث تولي الدولة أهمية كبيرة لإعداد قيادات قادرة على التفكير الاستراتيجي، وإدارة التعقيد، وصناعة القرار في بيئات متغيرة، وهذا ما يعزز استدامة الإنجاز، ويضمن استمرارية النهج القائم على الابتكار والتطوير.

ومن واقع عملنا في "جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل"، نؤمن بأن ما تحقق هو نتيجة وعي عميق بأهمية التخطيط البعيد المدى، وضرورة دمج أدوات الاستشراف في العمل الحكومي والمؤسسي؛ فالمستقبل لا يُنتظر، بل يُبنى، ومن يمتلك أدوات بنائه هو الأقدر على التعامل مع تحدياته بثقة.

تؤكد تجربة الإمارات أن وضوح الرؤية، حين يقترن بقيادة واعية ومنهجية استراتيجية، قادر على تحويل التحديات إلى فرص، وصناعة نموذج تنموي مستدام قائم على الاستقرار والابتكار، وهي رسالة واضحة بأن الثقة في إدارة التحديات لا تأتي من حجم الموارد فقط، بل من جودة التفكير، وفاعلية القرار، وقدرة المؤسسات على التنفيذ بكفاءة واقتدار.

النموذج الإماراتي في تحويل التحديات إلى فرص للنموّ المستدام

سعادة عبدالله أحمد محمد آل صالح

وكيل وزارة الاقتصاد والسياحة

في ظلّ التحولات الجيوسياسية المتسارعة والاضطرابات المتزايدة في سلاسل الإمداد العالمية، لم يعد تقييم قوة الاقتصادات قائماً على معدلات النمو فحسب، بل على قدرتها على التكيف والاستباق وإدارة الصدمات. وما نشهده اليوم من تحديات في منطقتنا، بما في ذلك تعطل بعض ممرات التجارة الحيوية وارتفاع كلف النقل والتأمين، يعيد تعريف مفهوم "الاقتصاد القوي"، ليصبح الاقتصاد القادر على الاستمرارية في بيئة تتّسم بارتفاع مستويات عدم اليقين.

وفي هذا السياق، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً متقدماً لما يمكن تسميته بـ "اقتصاد الصدمات"، أي الاقتصاد الذي لا يكتفي باحتواء الأزمات، بل يوظفها لإعادة تشكيل هيكله وتعزيز تنافسيته. فقد رسخت الدولة خلال العقود الماضية، نموذجاً اقتصادياً قائماً على التنويع والكفاءة والمرونة، حيث ارتفعت مساهمة القطاعات غير النفطية إلى نحو 75% من الناتج المحلي الإجمالي. فيما تجاوزت قيمة التجارة الخارجية الإجمالية عام 2024 نحو 5.23 تريليون درهم، ما يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي وارتباط الدولة العميق بالاقتصاد العالمي. كما سجلت التجارة غير النفطية مستويات قياسية متجاوزة 3.8 تريليون درهم عام 2025، ما يؤكد مكانة الدولة منصةً تجاريةً عالميةً عالية الكفاءة.

هذه المؤشرات تعكس قدرة هيكلية متقدمة على التكيّف مع التحولات العالمية، وهو ما يظهر بوضوح في استمرار نموّ القطاعات غير النفطية التي سجلت معدلات وصلت إلى نحو 6%، مدفوعة بأداء قوي في قطاعات السياحة والصناعة والخدمات والتجارة. ويعكس ذلك ديناميكية الاقتصاد الإماراتي وقدرته على تحقيق النمو حتى في ظل التحديات.

وعنصر الاستباقية المؤسسية والحوكمة الاقتصادية الفعالة إحدى أبرز ركائز هذا النموذج، حيث نجحت الدولة في بناء منظومة متكاملة قادرة على تحويل الرؤى الاقتصادية إلى نتائج ملموسة بكفاءة وسرعة. وقد تجسد ذلك في تطوير تشريعات مرنة، وتعزيز بيئة الأعمال، وتوسيع شبكة الشراكات الاقتصادية، ما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وجذب استثمارات أجنبية مباشرة قياسية، بلغت نحو 49 مليار دولار عام 2024.

وفي موازاة ذلك، استثمرت الدولة في البنية التحتية اللوجستية وسلاسل الإمداد، ما مكّنها من الحفاظ على انسيابية التجارة وتعزيز دورها مركزاً عالمياً لإعادة التصدير والخدمات اللوجستية، حتى في ظل التحديات الراهنة. وقد انعكس ذلك في استمرار نموّ التجارة غير النفطية، مدفوعة بكفاءة المنظومة

> الاقتصاد القوي الأسرع نمواً والأكثر قدرة على الاستمرار في أوقات الأزمات اقتصاد الصدمات نموذج استباقي قائم على المرونة والجاهزية الابتكار في الإماراتات أداة لإدارة الأزمات وبناء المستقبل نخرج من التحديات أقوى.. نهج اقتصادي متكامل

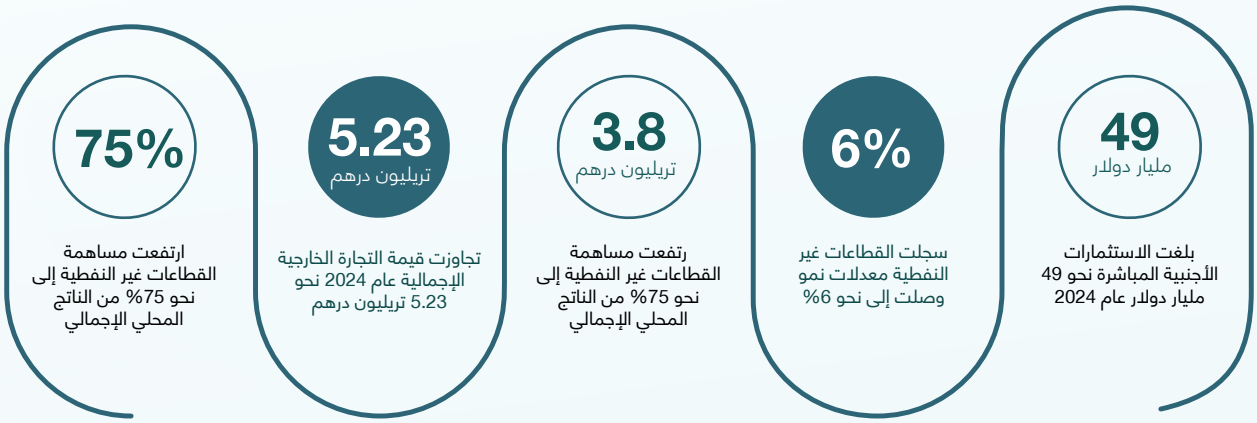

وفي قلب هذا النموذج، يأتي الابتكار والتكنولوجيا محركاً رئيساً لتعزيز المرونة الاقتصادية. فقد تبنّت دولة الإمارات نهجاً استباقياً في الاستثمار في الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، ما أسهم في رفع الإنتاجية وخلق قطاعات جديدة للنموّ. كما عزّز التحول الرقمي كفاءة الخدمات الحكومية وسرعة الاستجابة للتحديات، ومكّن الشركات من التكيّف مع المتغيّرات، ليصبح الابتكار أداة أساسية لإدارة الأزمات.

وفي مواجهة التحديات، تبنّت الدولة نهجاً ركيزته تحقيق توازن دقيق بين الدعم والاستدامة، بسياسات اقتصادية مرنة تدعم النموّ من دون الإخلال بالاستقرار المالي، ما يعكس نضج النموذج الاقتصادي وقدرته على إدارة الموارد بكفاءة. وفي الوقت ذاته، واصلت الدولة تعزيز انفتاحها الاقتصادي، مع تطبيق نهج متقدم في إدارة المخاطر، عبر تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز أمن سلاسل الإمداد.

وفي ظل إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية، وتصاعد التوترات التجارية، لم تنظر دولة الإمارات إلى هذه التحولات على أنها تحديات، بل فرص لإعادة التموضع الاقتصادي. فقد عزّزت مرونة بنيتها اللوجستية، ووسّعت شراكاتها الاقتصادية، ورسّخت مكانتها مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات، ما مكّنها من تحويل التحديات إلى فرص للنموّ المستدام.

إن تجربة دولة الإمارات تؤكد أن بناء اقتصاد قوي لا يتحقق عبر تجنّب الأزمات، بل عبر القدرة على إدارتها وتحويلها إلى فرص. وقد تجسّدت هذه الرؤية في توجيهات القيادة الرشيدة، حيث أكد صاحب السموّ الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، أن الإمارات ستخرج من هذه التحديات أكثر قوة وصلابة. وهي رسالة تعكس الثقة بمتانة الاقتصاد الوطني، وتؤكد التزام الدولة بمواصلة مسيرة التنمية وتعزيز مكانتها شريكاً اقتصادياً موثوقاً ومركزاً عالمياً للاستقرار والازدهار.

الإمارات نموذج استثنائي في التعايش و التنوّع الثقافي

تحقيق مجتمعي: محمد ياسين

في مشهد تنموي متسارع، تبرز دولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً فريداً في بناء مجتمع متماسك جوهره الثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات، ويستند إلى منظومة قيم ترسّخ روح الانتماء والمسؤولية المشتركة. هذا التلاحم المجتمعي لم يعد مجرد سمة اجتماعية، بل تحول إلى قوة استراتيجية تدعم الاستقرار، وتسرّع وتيرة التنمية، وتمنح الدولة قدرة استثنائية على مواجهة التحديات وصناعة الفرص. وفي ظل تنوّع سكاني وثقافي واسع، يواصل المجتمع الإماراتي ترسيخ نموذج يحتذى عالمياً في التعايش والتكافل، ما يفتح المجال للتساؤل عن ركائز هذا التماسك وأدوار مختلف مكوناته في استدامته.

التلاحم المجتمعي

قال الشيخ عبد العزيز بن سلطان النعيمي، موظف، إن الشباب في دولة الإمارات يمثلون القوة المحركة لترسيخ التلاحم المجتمعي، لما يمتلكونه من قدرة على التفاعل مع المتغيرات وصناعة التأثير الإيجابي؛ موضحاً أن دورهم يتجلّى في المبادرة والعمل التطوعي، والمشاركة الفاعلة في الأنشطة المجتمعية، والتزامه م بالقيم الوطنية عبر التعاون والتسامح والانتماء، بما يجعلهم حلقة وصل بين الأجيال تسهم في نقل القيم الراسخة بروح عصرية تدعم تماسك المجتمع.

وأوضح أن مساهمة الشباب لا تقتصر على الأدوار الكبرى، بل تمتد إلى سلوكات يومية تعكس وعياً متقدماً، مثل المشاركة في المبادرات الإنسانية، ودعم الحملات المجتمعية، ونشر الإيجابية واحترام التنوع، سواء في الواقع أو عبر المنصّات الرقمية. وهذه الممارسات، رغم سهولتها، تحدث أثراً تراكمياً يدعم الروابط ويقوي النسيج الاجتماعي.

وأضاف أن الشباب يحظون ببيئة داعمة تتيح لهم التعبير عن آرائهم، والمشاركة في القضايا المجتمعية، عبر المجالس والمنصّات الحوارية والمبادرات الوطنية، ما يدعم شعورهم بأن صوتهم مسموع ومؤثّر، ويكرس لديهم الإحساس بالمسؤولية والانتماء كونهم شركاء حقيقيين في مسيرة التنمية.

وأكد أن مواقع التواصل، باتت أداة مؤثرة يوظفها الشباب لنشر القيم الإيجابية، عبر الإضاءة على المبادرات المجتمعية وقصص النجاح، وإطلاق حملات توعوية ترسخ التعاون والتسامح، وتبنّي خطاب واع يسهم في مواجهة السلوكات السلبية ويعكس صورة حضارية عن المجتمع.

“

الشباب قوة دافعة للتلاحم المجتمعي

| عبد العزيز النعيمي

وفيما يتعلق بالتحديات، أشار إلى أن ضيق الوقت نتيجة الالتزامات الدراسية والمهنية، أبرز ما يواجه الشباب في الانخراط بالعمل المجتمعي، رغم توافر الفرص والدعم؛ وتجاوز هذا التحدي يتطلب دعم مهارات إدارة الوقت، وتوفير فرص تطوعية مرنة، بما يضمن استمرارية مشاركتهم ويزيد إسهامهم في خدمة المجتمع وترسيخ تلاحمه.

شفافيّة وكفاءة

وأكد غازي الصبيحي، خبير استراتيجي وموظف حكومي، أن الشفافية وكفاءة الأداء الحكومي ركيزة أساسية في ترسيخ الثقة بين المجتمع والمؤسسات. ووضوح الإجراءات وإتاحة المعلومات بسهولة ومباشرة يعززان صدقية الجهات الحكومية ويمنحان الأفراد شعوراً متنامياً بالاطمئنان. وأوضح أن جودة الخدمات، بالسرعة والدقة وسهولة الوصول، تعكس مستوى الاحترافية المؤسسية، وتسهم في رفع رضا المتعاملين وتدعم تفاعلهم الإيجابي، وهو ما أكدته إنجازات دولة الإمارات في مؤشرات التنافسية والتحول الذكي، التي رسخت مكانتها نموذجاً عالمياً في كفاءة الأداء الحكومي.

وشدد الصبيحي، على أن التشريعات والقوانين دعامة محورية في تعزيز الشعور بالأمان والعدالة، لارتكازها على أسس واضحة تضمن الحقوق وتصون الكرامة الإنسانية، مع تطبيق عادل يكرس مبدأ سيادة القانون. ولفت إلى أن التطوير المستمر للمنظومة التشريعية يعكس نهجاً استباقياً يواكب المتغيرات، ويدعم ثقة الأفراد في النظام القانوني، بما يدعم استقرار المجتمع ويكرس بيئة آمنة ومستدامة.

وأكد أن التحول الرقمي في الخدمات الحكومية أحدث تحولاً نوعياً في طبيعة العلاقة بين الجمهور والمؤسسات، من خلال تبسيط الإجراءات وتسريع إنجاز المعاملات، مع توفير الخدمات على مدار الساعة، عبر منصّات ذكية تتيح التفاعل الفوري وتتبع الطلبات بشفافية. وأشار إلى أن هذا التحول لم يرفع كفاءة الأداء فحسب، بل أسهم في بناء علاقة أكثر مرونة وتفاعلاً جوهرها الثقة والاعتماد المتبادل، في ظل ريادة الإمارات عالمياً في الحكومة الرقمية.

> الثقة بالمؤسسات أساس الاستقرار المجتمعي
>
> غازي الصبيحي

وفيما يتعلق بإدارة الأزمات، أكد الصبيحي، أن المؤسسات في دولة الإمارات أثبتت جاهزية عالية وكفاءة متقدمة في التعامل مع التحديات، عبر سرعة الاستجابة، ووضوح الرسائل الإعلامية، واتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة؛ وهذا النهج عزّز ثقة المجتمع، وأسهم في ترسيخ التلاحم بين القيادة والأفراد، محوّلاً الأزمات إلى فرص، لدعم الوحدة الوطنية وإبراز قوة المنظومة المؤسسية، مع وضع الإنسان في صدارة الأولويات.

سلوك يومي

وقالت ريم القايدي، موظفة حكومية، إن المسؤولية المجتمعية في دولة الإمارات، تتجسّد في سلوك يومي واع يبدأ بالالتزام بالقوانين واحترام القيم، ويمتد إلى المبادرة في مساعدة الآخرين والمشاركة في العمل التطوعي؛ وهذه الممارسات العفوية تشكل في مجموعها أساساً راسخاً لتماسك المجتمع، وتعكس إدراك الفرد لدوره شريكاً في دعم استقراره.

وأوضحت أن هذا الوعي لا يقتصر على الأفعال المباشرة، بل ينعكس في الحفاظ على الممتلكات العامة والتفاعل الإيجابي مع القضايا المجتمعية، ما يرسخ ثقافة العطاء ويكرّس روح المسؤولية، لاسيما في ظل مبادرات وبرامج وطنية أسهمت في دعمت هذا النهج وتحويله إلى سلوك مجتمعي مستدام.

وأضافت أن الوعي الفرديّ، حجر الأساس في الحفاظ على الانسجام المجتمعيّ، حيث ينعكس في احترام التنوع الثقافي والتعامل الراقي مع الآخرين في الواقع والفضاء الرقمي، ما يدعم صورة المجتمع الحضارية ويحدّ من السلوكات السلبية، في بيئة تحتضن تعددية ثقافية واسعة، ضمن إطار قانوني يحفظ الحقوق ويصون الكرامة.

وأكدت أن هذا التنوع مصدر قوة للمجتمع، إذ يسهم في دعم الحوار وتبادل الخبرات وترسيخ قيم التسامح والتعايش؛ مشيرة إلى أن نجاح الدولة في إدارته حوّله نموذجاً عالمياً بتقبل الاختلاف والاحتفاء به، ضمن منظومة مؤسسية متكاملة.

“

المسؤولية الفردية ركيزة التماسك المجتمعي

ريم القايدي

وفيما يتعلق بدور الشباب، شددت على أنهم القوة الأكثر تأثيراً في ترسيخ التلاحم المجتمعي، بمشاركتهم الفاعلة في المبادرات التطوعية والمجتمعية، وتوظيفهم المنصات الرقمية لنشر القيم الإيجابية وتدعيم روح الانتماء؛ لأن تمكينهم عبر الاستراتيجيات الوطنية جعلهم شركاء حقيقيين في التنمية، وقادرين على تعزيز تماسك المجتمع واستدامته.

ركيزة أساسية

وقال سعيد طارق بن غليطه الغفلي، موظف، إن المبادرات المجتمعية ركيزة أساسية في ترسيخ الروابط بين أفراد المجتمع، لكونها تجمعهم حول أهداف مشتركة أساسها التعاون والعطاء، ما يدعم قيم التضامن والتكافل ويحول الأفراد إلى شركاء فاعلين في صناعة الأثر؛ وهذه المبادرات تسهم في خلق مساحات تواصل إيجابي بين مختلف الفئات، وتدعم الشعور بالانتماء وتقوّي النسيج الاجتماعي.

وأوضح أن استدامة هذه المبادرات ترتبط بدور تكاملي بين الجهات الحكومية والخاصة، بتوفير الدعم المؤسسي والمالي، ووضع أطر تنظيمية تسهّل العمل التطوعي وترفع كفاءته، مع بناء شراكات استراتيجية وتقديم برامج تدريبية تسهم في تأهيل المتطوعين وتوسيع نطاق المبادرات الناجحة، بما يعكس نموذجاً متقدماً قائماً على المسؤولية المشتركة والشراكة الفاعلة.

وأضاف أن الحملات التطوعية في دولة الإمارات أثبتت قدرتها على ترسيخ ثقافة العطاء بشكل مستدام، إذ تجاوزت كونها أنشطة موسمية لتصبح سلوكاً مجتمعياً يعكس وعياً متزايداً بأهمية المشاركة، وأسهمت في تحفيز مختلف الفئات، لا سيما الشباب، على الانخراط في العمل التطوعي، ما خلق حراكاً إيجابياً يدعم قيم التعاون ويجعل العطاء جزءاً من الهوية المجتمعية.

وأشار إلى أنه رغم هذا النجاح، لا تخلو المبادرات المجتمعية من تحدّيات تتعلق بالموارد أو الاستمرارية أو تنسيق الجهود، فضلاً عن استقطاب المتطوعين والحفاظ على التزامهم؛ وتجاوز هذه التحديات يتطلب تخطيطاً استراتيجياً، وتفعيل المنصات الرقمية لتنظيم العمل التطوعي، ويدعم الشراكات بين الجهات،

> المبادرات المجتمعية تعزز روح التكافل
>
> **سعيد الغفلي**

وتحفيز المتطوعين وتثمين جهودهم، والاستثمار في بناء القدرات لضمان استدامة الأثر وترسيخ العمل المجتمعي نموذجاً متكاملاً ومستداماً.

مسؤولية مشتركة

وقالت شماء بن ضاعن الغفلي، أخصائية مجتمعية، إن التلاحم بين المجتمع والجهات الرسمية في دولة الإمارات، يتجلّى بصورة لافتة، خلال الأزمات والحملات الوطنية، حيث تتكامل الجهود في مشهد يعكس وعياً مجتمعياً متقدماً وروح مسؤولية مشتركة؛ وهذا التكاتف يظهر بوضوح في الحالات الطارئة والأزمات الجوية، التي تشهد استجابة سريعة ومنظمة مدعومة بمشاركة مجتمعية فعالة.

وأوضحت أن دور الأفراد محوري في دعم هذه الجهود، عبر المبادرة إلى التطوع، وتقديم الدعم اللوجستي والمعنوي، والالتزام بالتعليمات الصادرة عن الجهات المختصة، ما يسهم في إدارة الأزمات بكفاءة عالية، ويعزّز فاعلية الاستجابة، وهذا التفاعل يعكس مستوى عالياً من الثقة بين المجتمع والمؤسسات.

وأضافت أن الحملات الوطنية، سواء الصحية أو الإنسانية، نموذج واضح لهذا التلاحم، حيث يبرز التزام المجتمع وتعاونه مع الجهات الرسمية، مدفوعاً بالوعي والانتماء، وهو ما ينعكس في نجاح هذه الحملات وتحقيق أهدافها بكفاءة.

وبيّنت أن هذا التلاحم لا يقتصر على كونه استجابة آنية، بل سلوك متجذّر في ثقافة المجتمع الإماراتي، ركيزته التعاون والتكافل، ويعكس تكاملاً حقيقياً بين الأفراد والمؤسسات، ما يمكّن الدولة من تحويل التحديات فرصاً، لتعزي ز الوحدة الوطنية وترسيخ نموذج حضاري جوهره المسؤولية المشتركة.

“

تكامل الجهود يعزز الاستجابة للأزمات

| شماء الغفلي

دور الكلمة في زمن التحولات

كيف يصنع الإعلام الوعي في أوقات الأزمات؟

فضيلة المعيني

رئيسة جمعية الصحفيين الإماراتية

في زمن التحوّلات المتسارعة، حيث تتقاطع الوقائع وتتشابك الروايات، لم تعد الكلمة مجرّد وسيلة للتعبير، بل غدت مسؤولية وطنية وأداة تأثير حقيقية في تشكيل الوعي العام؛ فالإعلام، في جوهره، لا يقتصر على نقل الحدث، بل يتجاوز ذلك إلى تفسيره، ووضعه في سياقه، وترتيب أولوياته في ذهن الجمهور، بما ينعكس مباشرة على طريقة فهم الناس لما يجري من حولهم.

وعندما تشتدّ الأزمات، تتّسع دوائر الغموض، ويزداد تعطّش المجتمعات إلى المعلومة الدقيقة والتحليل الرصين؛ في هذه اللحظات، يبرز الإعلام المهني بوصفه خط الدفاع الأول عن الوعي، حيث يلتزم بالتحقّق، ويتجنّب الإثارة، ويوازن بين سرعة النشر ودقة المضمون. فالكلمة غير المسؤولة قد تربك المشهد، وتغذّي الشائعات، وتزرع القلق، لكن الكلمة الواعية قادرة على تهدئة النفوس، وتعزيز الثقة، وتوجيه السلوك الجمعي نحو التعامل الرشيد مع التحديات.

لقد أثبتت التجارب الحديثة، من جائحة "كورونا"، إلى التحديات الإقليمية، أن الكلمة كانت سلاحاً موازياً في إدارة الأزمات، وأسهمت بدور فاعل في ترسيخ الوعي وتعزيز التماسك المجتمعي. وفي هذا السياق، برزت الإمارات نموذجاً متقدماً في إدارة الأزمات إعلامياً، حيث اتّسم الخطاب الإعلامي بالوضوح والشفافية، وأسهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات والجمهور، وترسيخ حالة من الوعي الجمعي المسؤول.

ولا يقف دور الإعلام عند حدود نقل الوقائع، بل يمتدّ إلى بناء سردية وطنية متماسكة، تعكس قوة المجتمع وصلابته، وتبرز نماذج التكاتف والتلاحم بين أفراده؛ وقد جسدت الإمارات، قيادةً وشعباً، هذا التلاحم في مختلف التحدّيات، حيث كان الإنسان محور الاهتمام، وكانت المعلومة الدقيقة جزءاً من منظومة متكاملة لإدارة الأزمة بكفاءة واقتدار.

كما يسهم الإعلام بقوة وفاعلية في دعم جهود الدولة، بل إنه شريك أساسيّ، عبر شرح القرارات وتيسيرها، وتقريبها إلى الناس بلغة واضحة ومتزنة، تحافظ على المهنية، من دون أن تنفصل عن روح المسؤولية، ما عزّز قدرة المجتمع على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات، وتحويل التحديات إلى فرص.

واليوم وفي ظلّ الانفتاح الرقمي الكبير، أصبحت المنصّات الاجتماعية ساحة مفتوحة لتداول المعلومات، من دون ضوابط كافية في كثير من الأحيان، ما يزيد حجم التحدّي أمام وسائل الإعلام التقليدية؛ وهنا تتعاظم أهمية الإعلام المهني، بوصفه مرجعيةً موثوقةً، وصمام أمان في مواجهة سيل الأخبار المضللة، إذ لم تعد المنافسة في سرعة نقل الخبر فحسب، بل في كسب ثقة الجمهور، وهي العملة الأهمّ في زمن الفوضى المعلوماتية.

وتبقى الكلمة في أوقات الأزمات موقفاً يعكس وعياً ومسؤولية، وليست خياراً عابراً؛ وبين الكلمة التي تبني وتلك التي تهدم، تتشكل ملامح الوعي العام، وتتحدّد قدرة المجتمعات على تجاوز التحديات بثبات وثقة.

من هنا، فإن الاستثمار في إعلام مهني واعٍ ومسؤول، كما أرسته

الإمارات في تجربتها، لم يعد ترفاً، بل ضرورة استراتيجية لضمان استقرار المجتمعات وصون وعيها في مواجهة كلّ تحوّل.

حوار العدد

دبي ترسخ نموذجاً عالمياً في الجاهزية الشاملة وإدارة الأزمات

منظومة متكاملة أساسها الاستباق والتكامل المؤسسي والتكنولوجيا المتقدمة

جاهزية دبي تتجاوز الاستجابة إلى التنبّؤ والتعافي السريع الأزمات الإقليمية أعادت تشكيل أولويات الطوارئ في الإمارة الذكاء الاصطناعي يقود التنبّؤ بالمخاطر وتحسين الاستجابة استمرارية الخدمات أولوية قصوى حتى في أصعب التوقعات

سعادة أحمد بورقيبة

المدير التنفيذي لـ"مركز دبي للمرونة"

حوار: محمد ياسين

لم تعد الجاهزية في عالم اليوم خياراً، بل شرطاً أساسياً للبقاء والتفوق، وهو ما أدركته دبي مبكّراً وحولته إلى نهج عمل متكامل يضعها في صدارة المدن الأكثر استعداداً لمواجهة الأزمات. وفي حوار حصري لمجلة "الإمارات غداً"، كشف المدير التنفيذي لـ"مركز دبي للمرونة" سعادة أحمد بورقيبة، ملامح هذا النموذج المتقدم، مؤكداً أن الإمارة تبني جاهزيتها على رؤية استراتيجية شاملة أساسها الاستباق والتخطيط الطويل المدى والتكامل المؤسسي، مدعومة بتوظيف متقدم للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وأوضح سعادته، أن دبي تجاوزت المفهوم التقليدي لإدارة الأزمات، فلم يعد معيار النجاح يقتصر على سرعة الاستجابة، بل يمتد إلى القدرة على تقليل التأثيرات وتسريع التعافي، وضمان استمرارية الخدمات الحيوية، ودعم الاستقرار الاقتصادي في مختلف الظروف، بما يعكس نموذجاً عالمياً متطوراً في إدارة المخاطر؛ وهذا نصّ الحوار:

كيف تقيمون مستوى جاهزية دبي في التعامل مع الأزمات المتنوعة؟

تتمتع دبي بمستوى متقدم جداً من الجاهزية للتعامل مع الأزمات المتعددة والمركّبة، وهو ما يعكس نهجاً استباقياً أساسهُ التخطيط الاستراتيجي ومنظومة متكاملة لإدارة المخاطر، تشمل التنبّؤ والاستعداد والاستجابة والتعافي، في ظل تكامل واضح بين أدوار الجهات الحكومية والخاصة. وقد أسهم تأسيس "مركز دبي للمرونة"، في دعم هذه القدرة عبر توحيد الجهود وتطوير آليات التعامل مع المخاطر، وتسريع التعافي منها، في وقت تعتمد فيه الإمارة على بنية تحتية متطورة وأنظمة تشغيل مرنة وخطط استمرارية أعمال نحدّثها دورياً، فضلاً عن تمارين محاكاة منتظمة تشمل مختلف الخطط المعقدة. كما ندعم كفاءة الاتصال أثناء الأزمات، لضمان الشفافية وسرعة إيصال المعلومات، في ظل قيادة واعية وثقافة مجتمعية داعمة تسهم في الحفاظ على استمرارية الخدمات الحيوية، مع امتداد مفهوم الجاهزية، ليشمل الجوانب الاقتصادية، بدعم الأسواق واتخاذ إجراءات استباقية تواكب المتغيّرات الإقليمية والعالمية.

ما أبرز الدروس المستفادة من الأزمات الإقليمية الأخيرة؟ وكيف انعكست على تطوير خطط الطوارئ في الإمارة؟

أظهرت الأزمات الإقليمية الأخيرة أن طبيعة المخاطر أصبحت أكثر تعقيداً وتشابكاً، ولم تعد محصورة في نطاق واحد، بل باتت تمتدّ إلى الجوانب الاقتصادية واللوجستية والتقنية، ما انعكس مباشرة على تطوير منظومة الطوارئ في دبي. فقد دعّمت مرونة سلاسل الإمداد عبر تنويع مصادر التوريد وبناء مخزون استراتيجي للمواد الأساسية. كما طوّرت آليات التنسيق بين الجهات المحلية والاتحادية والقطاع الخاص، بعد أن أثبتت التجارب أن العمل المنفرد لم يعد مجدياً. وفي الوقت ذاته، جرى الاستثمار بشكل أكبر في التحول الرقمي لضمان استمرارية الخدمات، وتطوير قنوات اتصال سريعة وموثوقة، لنقل المعلومات وإدارة الشائعات. وقد قادت هذه الدروس إلى تحديث خطط الطوارئ لتصبح أكثر مرونة وديناميكية، مع التركيز على استمرارية الأعمال، وليس الاستجابة فقط، ودعم الاعتماد على تحليل المخاطر وبناء نماذج تنبّئية مدعومة بالبيانات والتقنيات الحديثة، وترسيخ أهمية التنسيق المؤسسي، وسرعة تبادل المعلومات كونها عاملاً حاسماً في إدارة الأزمات.

كيف يسهم "مركز دبي للمرونة" في دعم التنسيق بين الجهات المختلفة أثناء الأزمات؟

للمركز دور محوري بوصفه منصةً تنسيقيةً تجمع مختلف الجهات المعنية، ضمن إطار عمل موحّد، حيث يعمل على توحيد الجهود وتحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، بما يضمن تكامل الأداء خلال جميع مراحل إدارة الأزمة. ويعتمد على إنشاء غرف عمليات مشتركة، تتيح التبادل اللحظي للمعلومات. وإدارة مركز معلومات مركزي يدعم اتخاذ القرار المبني على البيانات الضخمة وتحليل التوقعات. كما يحرص على تنظيم تمارين مشتركة لرفع مستوى التنسيق العملي بين الجهات المختلفة. ويشمل هذا الدور دعم الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان شمولية الاستجابة، فضلاً عن تقديم رؤى استباقية تساعد القيادات على اتخاذ قرارات دقيقة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي يسهم في تقليل الازدواجية ورفع كفاءة استخدام الموارد وتسريع الاستجابة خلال الأزمات.

إلى أي مدى تعتمدون على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التنبّؤ بالأزمات وإدارتها؟

تعتمد دبي بشكل كبير على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لأنهما ركيزة أساسية في منظومة الجاهزية وإدارة الأزمات، حيث توظّف هذه التقنيات في تحليل البيانات، للتعرف إلى الأنماط والتنبّؤ المبكّر بالمخاطر، مثل الأحوال الجوية المتطرفة أو الضغوط على البنية التحتية. كما تسهم الأنظمة الذكية في دعم اتخاذ القرار، بتقديم خطط متعددة وتوصيات مبنية على البيانات، إلى جانب دورها في إدارة العمليات أثناء الأزمات، بما في ذلك تنظيم حركة الحشود والمرور، والتوجيه الحركي للموارد. وفي موازاة ذلك، نعزّز التواصل مع الجمهور عبر منصات رقمية ذكية توفر معلومات فورية وإرشادات دقيقة، فضلاً عن العمل على تطوير نماذج افتراضية متقدمة تتيح اختبار التوقعات قبل وقوعها، ما يجعل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي عنصراً أساسياً في تحسين الاستجابة وبناء مدينة أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع التحديات المستقبلية.

ما المقصود بمفهوم الجاهزية الحكومية الشاملة؟ وكيف تُقاس؟

جوهر مفهوم الجاهزية الحكومية الشاملة قدرة المنظومة الحكومية بكل مكوناتها المؤسسية والتشغيلية والتقنية والبشرية، على الاستعداد المسبق والاستجابة الفعّالة والتعافي السريع من مختلف الأزمات، مع ضمان استمرارية الخدمات الحيوية من دون انقطاع. ولا يقتصر هذا المفهوم على الاستجابة التقليدية، بل يشمل الاستباقية باستشراف المخاطر وتحليل الخطط والتوقعات، والمرونة المؤسسية التي تتيح التكيّف السريع مع المتغيرات، والتكامل بين الجهات الحكومية، مع إشراك المجتمع في إدارة المخاطر. ونقيس هذه الجاهزية، عبر مجموعة من المؤشرات تشمل زمن الاستجابة وسرعة التعافي، وجاهزية خطط الطوارئ، واستمرارية الخدمات الحيوية، وكفاءة التنسيق بين الجهات، ونتائج تمارين المحاكاة والتجارب العملية، ومدى تحقيق الأهداف ضمن الأطر الزمنية المحددة، بما يعكس أن الجاهزية عملية حركية مستمرة وليست حالة ثابتة.

كيف تضمنون استمرارية الخدمات الحكومية في الأحوال الاستثنائية؟

ضمان استمرارية الخدمات الحكومية، يكون عبر منظومة متكاملة تعتمد على التخطيط المسبق والجاهزية التشغيلية، حيث نطبّق خطط استمرارية الأعمال في جميع الجهات دورياً، مع تحديد الخدمات الحرجة والأولويات، لضمان استمرارها، حتى في أصعب الحالات والتوقعات. كما أن للتحول الرقمي دوراً محورياً في تمكين تقديم الخدمات عن بُعد بلا انقطاع، مع بنية تحتية مرنة، تشمل أنظمة احتياطية ومراكز بيانات بديلة، مع تأهيل الكوادر البشرية للعمل بكفاءة في الأحوال الطارئة. وتنفيذ تمارين دورية لاختبار جاهزية الجهات وقدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها تحت الضغط، ضمن منظومة موحّدة تضمن سرعة التنسيق والاستجابة بما يحافظ على استمرارية الخدمات الأساسية للمجتمع.

ما دور الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص في تعزيز مرونتها واستعدادها للمستقبل؟

الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص، ركيزة أساسية في بناء منظومة مرونة متكاملة، حيث يمتلك القطاع الخاص قدرات تشغيلية وتقنية متقدمة، تسهم في دعم الجهود الحكومية وتعزيزها. وتبرز أهمية هذه الشراكات في ضمان استمرارية سلاسل الإمداد وتوفير السلع والخدمات الأساسية، والاستفادة من حلول الابتكار والتكنولوجيا في الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي؛ فضلاً عن إدارة البنية التحتية الحيوية، مثل الطاقة والمياه والنقل. كما نشرك القطاع الخاص في خطط الطوارئ والتمارين المشتركة، ضمن أطر حوكمة واضحة تدعم تبادل المعلومات وتحديد الأدوار وبناء الثقة، بما يحقق استجابة أكثر شمولية وفعالية.

هل تسترشدون بمعايير عالمية لرفع مستوى الجاهزية؟

تحرص دبي على الاسترشاد بأفضل الممارسات والمعايير العالمية مع مواءمتها لخصوصيتها، حيث تعتمد على أطر دولية مثل إطار "سنداي" للحد من مخاطر الكوارث، ومبادرة "المدن المرنة"، ومعايير "الأيزو" الخاصة بإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، إلى جانب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف الحادي عشر المتعلق بالمدن المستدامة. كما تطوّر مؤشرات أداء محلية متكاملة تشمل مؤشرات الأداء الحكومي ورضا المتعاملين، ومؤشرات خاصة بالمركز، بما يضمن قياس التقدم بدقة وتحقيق التحسين المستمر.

كيف تقيمون دور الإعلام في إدارة الأزمات؟

الإعلام شريك استراتيجي ومحوري في إدارة الأزمات، حيث يتجاوز دوره نقل المعلومات إلى الإسهام في توجيه السلوك المجتمعي ورفع مستوى الوعي وتعزيز الثقة. وفي ظل الانتشار السريع للمعلومات عبر المنصات الرقمية، برز تحدي المعلومات المضلّلة والشائعات التي قد تؤدي إلى تضخيم الأزمات، ما يدعم أهمية الإعلام المسؤول المرتكز على التحقق من المعلومات قبل نشرها، والاعتماد على المصادر الرسمية وتقديم محتوى متوازن يطمئن الجمهور، من دون التقليل من المخاطر، ليشكل بذلك خطّ الدفاع الأول في مواجهة التضليل.

ما الآليات التي تعتمدونها لإيصال المعلومات الدقيقة والموثوقة إلى الجمهور في الوقت المناسب؟

تعتمد منظومة إدارة المعلومات، خلال الأزمات، على مجموعة متكاملة من الآليات التي تجمع بين السرعة والدقة والشفافية، حيث نستعين بمتحدثين رسميين مدرّبين قادرين على التواصل الفعّال، واستخدام القنوات الرقمية الذكية والتطبيقات الحكومية ومنصات التواصل، لإيصال المعلومات فوراً.

كما نعتمد التواصل المتعدد اللغات، لضمان وصول الرسائل إلى الجميع؛ مع تشغيل أنظمة رصد وتحليل إعلامي لمتابعة الشائعات والردّ السريع عليها، في إطار التركيز على مبدأ "المعلومة في وقتها" كونه عاملاً حاسماً في ترسيخ الثقة ومنع انتشار المعلومات المضلّلة.

إلى أي مدى يسهم الإعلام الاستباقي في إدارة الأزمات؟

الإعلام الاستباقي من أهم أدوات إدارة الأزمات الحديثة، إذ يركز على التوعية قبل وقوع الأزمة، وليس التعامل معها بعد حدوثها، ما يسهم في رفع مستوى الوعي المجتمعي وتدعيم السلوكات الوقائية التي تقلّل حجم التأثيرات. كما يؤدي دوراً مهماً في بناء الثقة بين الجمهور والجهات الحكومية، عبر الشفافية والاستمرارية في التواصل؛ ويساعد في تقليل حالة الهلع والارتباك عند وقوع الأزمات، نتيجة استعداد المجتمع المسبق، ما يجعله عاملاً أساسياً في تقليل الخسائر ودعم مرونة المجتمع.

ما أبرز الرسائل التي توجهونها للمجتمع من أجل ترسيخ ثقافة الاستعداد والمرونة؟

تركز الرسائل على ترسيخ أن الاستعداد مسؤولية مشتركة تشمل الأفراد والمؤسسات والجهات الحكومية، وأن الوعي بالمخاطر يسهم في تقليل آثارها، وأن المرونة ليست مجرد خطط بل أسلوب حياة وسلوكاً يومياً. كما نؤكّد أهمية الاعتماد على المصادر الرسمية للمعلومات، لأهميته في ترسيخ الاستقرار، فضلاً عن دعم التعاون المجتمعي والتعلّم المستمر من التجارب السابقة، لتطوير الجاهزية الفردية والمؤسسية، بما يجعل المجتمع خط الدفاع الأول في مواجهة الأزمات.

كيف يمكن للأفراد أن يكونوا شركاء فاعلين في منظومة الجاهزية الوطنية؟

يسهم الأفراد بدور محوري في منظومة الجاهزية، عبر الالتزام بتعليمات الجهات الرسمية أثناء الأزمات، واكتساب المهارات الأساسية، مثل الإسعافات الأولية والتعامل مع الطوارئ، والمشاركة في المبادرات التطوعية، فضلاً عن نشر الوعي الإيجابي داخل المجتمع، وتجنّب تداول الشائعات. ويدعم ذلك مستوى الجاهزية المجتمعية، ويجعل المجتمع أكثر قدرة على دعم جهود الاستجابة وتقليل آثار الأزمات.

ما دور التوعية المجتمعية في تقليل المخاطر ودعم الاستجابة السريعة للأزمات؟

للتوعية المجتمعية دور محوري في تقليل المخاطر ودعم الاستجابة السريعة، حيث تسهم في تغيير السلوكات نحو ممارسات أكثر أماناً، ورفع مستوى الجاهزية لدى الأفراد والمؤسسات، وتقليل الضغط على الجهات الحكومية، نتيجة قدرة المجتمع على التصرف الذاتي. كما تسهم في تسريع الاستجابة عبر فهم الإجراءات مسبقاً، ومكافحة الشائعات والمعلومات المضلّلة. وتدعم التعلّم المجتمعي، ما يجعلها أحد أهم عناصر منظومة إدارة الأزمات.

كيف ترون مستقبل دبي في المرونة والاستعداد؟ وما طموحاتكم للمرحلة المقبلة؟

تنظر دبي إلى مستقبلها في المرونة بثقة، حيث تتجه نحو دعم استخدام التكنولوجيا المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكّر، وبناء اقتصاد مرن قادر على التكيّف مع الصدمات العالمية؛ مع تعزيز الشراكات الدولية، ورفع مستوى الجاهزية المجتمعية، عبر برامج مستدامة.
ولا يقتصر الهدف على التعامل مع الأزمات بكفاءة، بل يتجاوز ذلك إلى تحويلها إلى فرص لدعم التنافسية والريادة العالمية، عبر منظومة تعتمد على البيانات والتخطيط الاستراتيجي الطويل المدى، بما يرسخ مكانة دبي نموذجاً عالمياً في الجاهزية والمرونة.

كيف تعزز الإمارات الاستقرار عبر القرارات الاستراتيجية

تعكس التجربة الإماراتية نموذجاً متقدماً في إدارة التحديات، قائم على رؤية واضحة وقرارات استراتيجية مدروسة تعزز الاستقرار وتدعم الجاهزية للمستقبل.

كيف تعزز الإمارات الاستقرار عبر القرارات الاستراتيجية

الاقتصاد والاستقرار

- تنويع الاقتصاد وتعزيز القطاعات غير النفطية
- سياسات اقتصادية مرنة تدعم الاستدامة
- بيئة اقتصادية مستقرّة وجاذبة للاستثمار

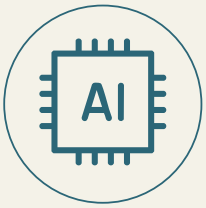

استشراف المستقبل

- نهج استباقي في التعامل مع المتغيرات العالمية
- توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي
- دعم القرار عبر التحليل المستمر للبيانات

كفاءة العمل الحكومي

- تسريع الإجراءات الحكومية وتعزيز الكفاءة المؤسسية
- تكامل وتنسيق فعّال بين الجهات في إدارة الأزمات
- الاعتماد على البيانات والتحليل في دعم القرار

المكانة العالمية

- شراكات استراتيجية فاعلة مع مؤسسات دولية
- حضور متقدم في مؤشرات التنافسية العالمية
- بيئة جاذبة للأعمال والاستثمار على المستوى العالمي

البنية التحتية المتطورة

- شبكة نقل حديثة تربط بين مختلف إمارات الدولة
- مدن ذكية وخدمات رقمية متقدمة
- بنية تحتية مرنة تدعم النمو الاقتصادي والاستدامة

الاستثمار في الإنسان

- تطوير الكفاءات الوطنية وبناء القدرات
- تمكين الشباب والمرأة في مختلف القطاعات
- دعم الابتكار وريادة الأعمال

كيف تحافظ الامارات على استقرار الأسواق

الابتكار يصنع نموذجاً اقتصادياً مرناً بتكامل السياسات والتشريعات

الإمارات.. استقرار الأسواق برؤية استباقية تعبر تقلبات العالم

في عالم اقتصادي سريع التقلّب، ترسخ دولة الإمارات نموذجاً فريداً في استقرار الأسواق برؤية استباقية وتكامل مؤسسي شامل؛ هذا الاستقرار لا يعتمد على عامل واحد، بل يتشكل من منظومة مترابطة تجمع بين سياسات اقتصادية مرنة، وتشريعات متطورة، وإدارة نقدية منضبطة، مدعومة ببنية تحتية متقدمة وبيئة استثمارية جاذبة.

وبفضل هذا النهج المتوازن، استطاعت الدولة تحويل التحديات العالمية إلى فرص للنموّ، مع الحفاظ على ثقة المستثمرين واستدامة النشاط الاقتصادي. وفي ظل تسارع التحولات الرقمية واشتداد المنافسة الدولية، يواصل السوق الإماراتي دعم مكانته نموذجاً مرناً وقادراً على التكيّف، يجمع بين الاستقرار والقدرة على التطور.

نموذج متقدم

قال المحامي والمستشار القانوين عمر العوضي:
السياسات الاقتصادية في دولة الإمارات نموذج متقدم في تحقيق التوازن بين الاستقرار والتحفيز. والدولة لا تتعامل مع التحديات الاقتصادية بمنطق ردّ الفعل، بل تعتمد نهجاً استباقياً بالتخطيط البعيد المدى. وأشار إلى أن سياسات التنويع الاقتصادي أسهمت بوضوح في تقليل الاعتماد على النفط، وفتحت المجال أمام قطاعات حيوية مثل التكنولوجيا والسياحة والخدمات اللوجستية، ما عزز من مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على مواجهة التقلبات.

وأضاف أن هذا التوجه انعكس مباشرة على بيئة الأعمال، حيث بات المستثمر، سواء المحلي أو الأجنبي، يعمل ضمن منظومة مستقرة وقابلة للتنبّؤ، وهو ما يعدّ من أبرز عوامل جذب الاستثمار. وأكد أن وضوح السياسات الاقتصادية يسهم في تقليل المخاطر القانونية والتجارية، ويدعم الثقة في السوق، ما ينعكس على استدامة المشاريع ونموها على المدى الطويل.

حماية المستهلك

وفيما يتعلق بالإطار التشريعي، أوضح العوضي، أن حزمة من القوانين المتكاملة أدّت دوراً محورياً في ضبط إيقاع السوق والحدّ من التقلبات الحادة، من بينها قوانين حماية المستهلك التي عززت الشفافية ومنعت الممارسات الاحتكارية أو المضللة، وقوانين تنظيم المنافسة التي ضمنت تكافؤ الفرص بين الشركات، فضلاً عن قوانين الإفلاس وإعادة الهيكلة التي أعادت تعريف التعامل مع التعثر المالي، بحيث تركز على إعادة تنظيم النشاط بدلاً من إنهائه. كما أشار إلى أن قوانين الاستثمار الأجنبي، التي أتاحت التملك الكامل في كثير من القطاعات، أسهمت في

التشريع المرن والسياسات الاستباقية ركيزة استقرار السوق وثقة المستثمر

عمر العوضي

دعم تدفق الاستثمارات. وسرعة تحديث التشريعات في الدولة عامل حاسم في مواكبة المتغيرات العالمية والحدّ من تأثيرها. وأشار إلى أن الجهات الحكومية تتعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية بمنهج احترافي يجمع بين المرونة وسرعة التدخل، حيث تُفعّل حزم تحفيزية مدروسة تشمل دعم السيولة في الأسواق، وتخفيف الأعباء التنظيمية والرسوم، وتقديم تسهيلات ائتمانية بالتعاون مع القطاع المصرفي، ودعم القطاعات الأكثر تأثراً. ومن الناحية القانونية، بين أنه أحياناً تصدر قرارات أو تشريعات مؤقتة لمعالجة تداعيا ت الأزمات، بما يحقق التوازن بين حماية الاقتصاد واستمرارية الأعمال.

وأكد العوضي، أن التنسيق بين الجهات الاتحادية والمحلية أحد أهم مرتكزات الاستقرار الاقتصادي في الدولة. وهذا التنسيق يتسم بالطابع التشغيلي والاستراتيجي في آن واحد. فتشريعياً، هناك انسجام واضح بين القوانين الاتحادية والأنظمة المحلية

ما يحد من أي تعارض أو ازدواجية؛ وتنفيذياً توحّد الجهود بين الجهات الاقتصادية والرقابية، لضمان سرعة اتخاذ القرار وفعالية تطبيقه.

وأشار إلى أن هذا التكامل ينعكس إيجاباً على المستثمر، الذي يتعامل مع منظومة واضحة ومترابطة. واستقرار الأسواق في الإمارات نتيجة مباشرة لهذا التكامل بين التشريع المرن والسياسات الاقتصادية الذكية والتطبيق الفعّال، وهو ما يمنح السوق ميزة تنافسية ويحفّز جاذبيته إقليمياً ودولياً.

مقومات متكاملة

وأوضح عبدالله حسن آل علي، موظف حكومي في وكالة الإمارات للفضاء، أن السوق الإماراتي يتمتع بمقومات متكاملة تجعله من أكثر الأسواق جاذبية واستقراراً في المنطقة. والاستقرار السياسي حجر الأساس في بناء ثقة المستثمرين وتوفير رؤية واضحة للمستقبل. وهذا الاستقرار أدّى إلى بنية تحتية متطورة من بين الأفضل عالمياً، سواء في النقل أو الخدمات اللوجستية أو الاتصالات، ما أسهم في تسهيل حركة الأعمال وخفض كلف التشغيل.

وأشار إلى أن التشريعات المرنة أدّت دوراً محورياً في دعم البيئة الاستثمارية التي اتّسمت بالوضوح وسرعة التحديث لمواكبة المتغيرات الاقتصادية، إلى جانب ما توفره من سهولة في ممارسة الأعمال عبر تسهيل الإجراءات وتقليل البيروقراطية. وهذا التكامل بين الاستقرار والتشريع والبنية التحتية فتح آفاقاً واسعة للاستثمار، لا سيما في القطاعات المستقبلية العالية القيمة؛ وتجربة قطاع الفضاء نموذج يعكس هذه الديناميكية.

وبيّن أن الإمارات استطاعت ترسيخ مكانتها نموذجاً متقدماً في استقرار الأسواق، مقارنة بكثير من الأسواق الإقليمية، بفضل تبنّيها نهجاً استباقياً بالتخطيط الطويل المدى والاستعداد لمواجهة التحديات. وأوضح أن مستوى الشفافية

> بنية تحتية متقدمة وتشريعات مرنة ترسّخان جاذبية الاستثمار في الإمارات
>
> عبدالله حسن آل علي

ووضوح التشريعات وسهولة الوصول إلى المعلومات، يمنح المستثمرين قدرة أكبر على اتخاذ قرارات مدروسة؛ في حين دعمت سرعة التكيّف مع المتغيرات العالمية، عبر تحديث السياسات وإطلاق المبادرات من هذه الميزة التنافسية.

وأكد أن البنية التحتية الحديثة أحد أبرز عوامل تقليل المخاطر الاستثمارية، لما توفره من شبكة متكاملة تضمن استمرارية الأعمال بكفاءة عالية،

بدءاً من الموانئ والمطارات، وصولاً إلى البنية الرقمية الداعمة للاقتصاد الحديث.

وأضاف أن المناطق الحرّة في الإمارات ركيزة أساسية في دعم استقرار الأعمال ونموّها، حيث توفر بيئة تنافسية بحوافز متعددة، تشمل الإعفاءات الضريبية وإمكانية التملك الأجنبي الكامل، ومرونة الإجراءات وسرعة تأسيس الشركات. وهذه المناطق تسهم كذلك في خلق تجمّعات اقتصادية متخصصة حفزت فرص التعاون والابتكار بين الشركات، ما جعلها منصّات حيوية لدعم القطاعات المستقبلية، بما فيها قطاع الفضاء، الذي أسهم في تحقيق نمو مستدام.

استقرار الأسواق

فيما أكدت فاطمة علي راعي البوم، موظفة قطاع خاص، أن السياسات النقدية في دولة الإمارات أحد الأعمدة الرئيسة في الحفاظ على استقرار الأسواق. والمصرف المركزي يدير مستويات السيولة بكفاءة عالية، بما يضمن توافر التمويل اللازم لدعم النشاط الاقتصادي، من دون التسبب في ضغوط تضخمية مفرطة. وأوضحت أن ربط الدرهم بالدولار الأمريكي عزز استقرار العملة وحدّ من التقلبات، ما انعكس إيجاباً على ثقة المستثمرين وانسيابية حركة التجارة.

وأضافت أن أدوات السياسة النقدية، مثل أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، توظف بشكل مدروس للحفاظ على استقرار الأسعار وتحفيز النمو عند الحاجة. وهذه السياسات لا تعمل بمعزل عن الإطار التنظيمي، بل تدعمها منظومة تشريعية متكاملة يصدرها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تشمل أنظمة كفاية رأس المال والحوكمة وإدارة المخاطر، بما يتماشى مع أفضل المعايير الدولية ودعم متانة القطاع المصرفي.

وأوضحت أن البنوك في الدولة تتعامل مع التحديات الاقتصادية، مثل التضخّم أو ارتفاع أسعار الفائدة، بنهج مرن يعتمد على إعادة هيكلة بعض التسهيلات الائتمانية، بما يتناسب مع أوضاع العملاء، مع طرح منتجات تمويلية متنوعة تواكب المتغيرات في السوق. والبنوك تطبق أنظمة رقابية داخلية متطورة لإدارة المخاطر، وتلتزم بتعليمات المصرف المركزي التي تفرض معايير صارمة فيما يتعلق بالسيولة وجودة الأصول، ما يسهم في الحدّ من التأثيرات السلبية للتقلبات الاقتصادية.

مواجهة الأزمات

وأكدت أن وجود أطر قانونية وتنظيمية واضحة، مثل التعليمات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان، ونسب التمويل إلى القيمة، عزّز قدرة البنوك على

> السياسات النقدية المتوازنة تحفز متانة القطاع المصرفي واستقرار الأسواق
>
> **فاطمة علي راعي البوم**

مواجهة الأزمات، من دون الإضرار بمصالح الأطراف المختلفة؛ وهذه المنظومة أسهمت في الحفاظ على استقرار النظام المالي، ودعمت استمرارية النشاط الاقتصادي حتى في ظل التحديات. وأشارت إلى أن القطاع المصرفي في الإمارات من أبرز ركائز الثقة بالاقتصاد الوطني، لما يتمتع به من متانة مالية ورقابة تنظيمية دقيقة، حيث يخضع لإشراف مستمر من المصرف المركزي، لضمان الالتزام بأفضل الممارسات العالمية. والتزام البنوك بمعايير الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عزز سمعة الدولة مركزاً مالياً موثوقاً، ما ينعكس مباشرة على جذب الاستثمارات.

وأكدت أن توافر خدمات مصرفية متطورة، خاصة في التمويل التجاري والخدمات الرقمية، أسهم في تسهيل أعمال المستثمرين ودعم تجربتهم. ووضوح التشريعات المصرفية وفعالية الأنظمة القضائية في الفصل في النزاعات المالية يرسخان بيئة استثمارية آمنة، تجعل القطاع المصرفي شريكاً أساسياً في دعم استقرار الأسواق وثقة المستثمرين على المدى الطويل.

ركائز استراتيجية

وفي السياق ذاته، أكدت الدكتورة إيمان النقبي، مديرة إدارة الجودة والتميّز المؤسسي في "جامعة الشارقة"، أن استقرار الأسواق في دولة الإمارات ركيزته منظومة متكاملة من الركائز الاستراتيجية التي تتقاطع فيما بينها. والتنويع الاقتصادي حجر الأساس في بناء اقتصاد قادر على امتصاص الصدمات، وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية. والحوكمة الرشيدة أسهمت بدور محوري في رفع كفاءة اتخاذ القرار ورسّخت مبادئ الشفافية والمساءلة.

وأوضحت أن توافر البيانات الدقيقة والمحدّثة أداة حيوية لتمكين صنّاع القرار من التدخل في التوقيت المناسب؛ فيما يسهم الاستثمار في التكنولوجيا والبنية الرقمية، في رفع كفاءة الأسواق ودعم قدرتها على التكيّف مع المتغيّرات. والتميز المؤسسي عامل داعم لاستدامة الأداء، حيث يضمن تحقيق نتائج متوازنة بالتخطيط الاستراتيجي والتحسين المستمر، ما جعل مفهوم الاستقرار في الإمارات قائماً على مزيج من الثبات والقدرة على التطور.

وأكدت أن الحفاظ على هذا الاستقرار في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية يتطلب تبنّي نهج استباقي لا يكتفي بالاستجابة للأزمات، بل بالاستعداد المسبق لها، عبر سياسات مرنة وقابلة للتكيّف مع مختلف السيناريوهات.

وأشارت إلى أهمية التحديث المستمر للتشريعات بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية، خاصة في ظل تسارع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ودعم الابتكار وريادة الأعمال كونهما من أهم أدوات التنافسية.

> السياسات النقدية المتوازنة تحفز متانة القطاع المصرفي واستقرار الأسواق
>
> **دكتورة ايمان النقبي**

وأضافت أن توسيع الشراكات الدولية أسهم في تنويع الأسواق وقلل الاعتماد على جهات محدّدة، في حين يمثل التكامل بين القطاعات الاقتصادية عاملاً حاسماً في تحقيق استجابة أكثر كفاءة واستدامة. وترسيخ هذه الممارسات بوصفها ممارسات مؤسسية دائمة، يضمن استمرارية الاستقرار وقدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية بثقة.

وأشارت إلى أن الأسواق، رغم متانتها، قد تواجه تحديات محتملة ترتبط بالتقلّبات الاقتصادية العالمية والتغيرات الجيوسياسية، فضلاً عن تأثيراتها في سلاسل الإمداد والتجارة الدولية.

كما لفتت إلى أن التسارع في التحول الرقمي يفرض تحديات جديدة، خاصة في الأمن السيبراني وتنظيم الأنشطة الاقتصادية الرقمية، فضلاً عن اشتداد المنافسة الإقليمية والدولية، وتغير سلوك المستهلك نحو الحلول الرقمية والتجارة الإلكترونية.

وأكدت أن الابتكار والتحول الرقمي ركيزة أساسية في دعم استدامة الأسواق، حيث يسهمان في رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتقليل الكلف، وتحسين تجربة المتعاملين، عبر خدمات ذكية وسريعة. مضيفة توفير البيانات وتتبّع العمليات، ودعمت اتخاذ القرار المبني على التحليل المتقدم. كما فتحت المجال أمام نماذج أعمال جديدة في الاقتصاد الرقمي والتقنيات المالية. والاستثمار في الابتكار لم يحقق مكاسب آنية فحسب، بل أسس قدرة مستدامة على التكيف والنمو، بما انعكس مباشرة على استقرار الأسواق واستمرارية ازدهارها.

الإمارات . . . عراقة حضارات إنسانية متجذّرة

فاطمة مسعود المنصوري

باحثة في تاريخ دولة الإمارات وتراثها

الإمارات العربية المتحدة دولة عريقة بجذور ممتدة في الذاكرة الإنسانية، وراسخة في سياق الحضارات التي تعاقبت على هذه المنطقة منذ آلاف السنين؛ صحيح أن الثاني من ديسمبر عام 1971 شهد ولادة الدولة الحديثة، وهي لحظة شكلت مرحلة مفصلية مهمة في تاريخها، إلّا أن تلك اللحظة كانت في حقيقتها تتويجاً لمسار تاريخي طويل، وإفرازاً لتراكم حضاري وإنساني عميق الجذور؛ فهذه الأرض لم تكن يوماً فراغاً تاريخياً، بل كانت فضاءً حياً للتفاعل البشري، وموطناً للإستقرار، ومركزاً للتجارة وملتقى للطرق البرية والبحرية؛ وهذا ما تشهد عليه الحضارات المتعاقبة على هذا الوطن الغالي، والمواقع الأثرية المكتشفة في مختلف إمارات الدولة، وتكشف عن غنى المشهد الحضاري وعمق الامتداد التاريخي لهذه الأرض الأصيلة.

ومن يتأمل آثار الإمارات، يدرك سريعاً أنه لا يقف أمام بقايا مادية جامدة، بل أمام نص حضاري مفتوح، تتكلم فيه الحجارة بصوت التاريخ، وتكشف اللّقى عن عمق التجربة الإنسانية على هذه الأرض. فمن العصر الحجري إلى حضارات حفيت وأم النار ووادي سوق ثم العصر الحديدي، تتتابع المراحل الحضارية، بوصفها فصولاً متصلة من سيرة حضارة عريقة عرف أهلها كيف يستقرون ويؤسسون حواضر ويطورون أدوات حياتهم، ويزرعون ويعملون في التجارة، ويوثقون صلاتهم بالعالم.

فهذه المراحل الحضارية تؤكد أن الإمارات لم تكن يوماً هامشاً في حركة التاريخ، بل جزء فاعل من المشهد الحضاري في جنوب شرق الجزيرة العربية.

ففي العاصمة أبوظبي، تكشف مواقع العين الحضارية، من حفيت وهيلي وبدع بنت سعود والواحات، عن واحدة من أغنى صور التفاعل بين الإنسان والبيئة في التاريخ القديم؛ وقد أدرجتها "يونسكو" على قائمة التراث العالمي عام 2011، حيث إنها شواهد على تعاقب الاستيطان البشري في المنطقة، منذ عصور ما قبل التاريخ، وتطور أنماط العيش والإنتاج والريّ، في بيئة صحراوية شديدة الخصوصية.

كما تبرز جزيرة "أمّ النار" بوصفها مفتاحاً لفهم العصر البرونزي في الإمارات، بما كشفت عنه من مدافن دائرية وآثار عمران ومظاهر اتصال تجاري واسع.

وفي دبي، يلمع "ساروق الحديد" شاهداً مدهشاً على مهارة الإنسان القديم في صهر المعادن وصناعة الأدوات والحليّ، وقد بلغت رمزيته حداً جعل إحدى حلقاته الذهبية مصدر الإلهام لشعار "إكسبو 2020 دبي"، في لحظة تختصر ببراعة تلاحم الماضي بالمستقبل.

كما يبرز موقع جميرا الأثري شاهداً على حضور دبي في التاريخ الإسلامي المبكّر، بما يضمه من معالم عمرانية وتجارية ودينية من العصر العباسيأما الشارقة، فهي صفحة آسرة من كتاب العراقة الإماراتية؛ ففي مليحة تتجسّد شواهد الاستيطان البشري والمراكز التجارية القديمة، بما يعكس عمق الصلات الحضارية في المنطقة. وفي الفاية الذي أُدرج على قائمة التراث العالمي لـ"يونسكو" عام 2025

تتكشف أدلة استثنائية على تكيّف الإنسان المبكر مع البيئات الصحراوية، عبر أزمنة موغلة في القدم.

وفي عجمان، تحمل المويهات شواهد على حضور بشري قديم، يعود إلى الألف الثالثة قبل الميلاد. وفي أم القيوين، يقف الدور بوصفه أحد أكبر المواقع الأثرية في الدولة، ودليلاً على ازدهار ساحلي وتجاري قديم. أما رأس الخيمة فتتحدث جلفار وشمل وضاية، عن تاريخ بحري وتجاري ودفاعي عريق. بينما تحتفظ الفجيرة بخصوصيتها عبر مسجد البدية، أقدم مسجد في الإمارات، بما يرسخ حضورها في الخريطة التاريخية للدولة.

وهكذا، فإن آثار الإمارات ليست مجرد شواهد على ماضٍ انقضى، بل برهان علمي وثقافي وحضاري كذلك، على أن هذه الدولة الحديثة في بنيتها السياسية، عريقة في أصلها، أصيلة في هُويتها، وممتدة في حضاراتها عبر التاريخ.

إن ما نراه اليوم من نهضة وعمران ومكانة عالمية ليس انقطاعاً عن الماضي، بل امتداد له؛ فالإمارات، وهي تبني المستقبل بثقة، إنما تفعل ذلك من أرضٍ تعرف نفسها جيداً، وتحمل في أعماقها ذاكرة حضارات تركت أثرها في الحجر والرمل والواحات والموانئ، لتقول بوضوحٍ لا لبس فيه: إن هذا الوطن لم يولد بالأمس، بل جاء من تاريخٍ طويل، وحضارةٍ راسخة، وعمق إنساني يزداد حضوراً كلما أعدنا قراءة آثاره.

كيف يرى المجتمع قوة الامارات في مواجهة التحديات

التلاحم والثقة والشباب وريادة الأعمال ترسم ملامح الصمود
الإمارات... مجتمع متماسك يقود قوة الدولة في مواجهة التحديات

تحقيق: محمد ياسين

وسط مشهد عالمي متقلّب تتسارع فيه التحديات وتتشابك فيه الأزمات، تواصل دولة الإمارات ترسيخ نموذجها دولةً لا تكتفي بمواجهة المتغيرات، بل تعيد صياغتها بما يخدم مسيرتها التنموية. هذا الحضور المتماسك لا ينبع من السياسات والاستراتيجيات وحسب، بل يتجذّر في وعي المجتمع ذاته، الذي بات شريكاً فاعلاً في صناعة الاستقرار واستشراف المستقبل.

وبين مواطنين ومقيمين، وشباب يراهن على الفرص، وروّاد أعمال يحولون الأفكار إلى مشاريع، تتشكّل صورة متكاملة لقوة داخلية قوامها الثقة والتلاحم والقدرة على التكيّف. في هذا التحقيق، نرصد كيف يرى أفراد المجتمع هذه القوة، وما الذي يجعل الإمارات قادرة على الاستمرار بثبات في وجه التحديات المتجددة.

قال المحامي والمستشار القانوني ورائد الأعمال الإماراتي بدر خميس، إن التلاحم المجتمعي في الإمارات ليس مجرد شعار، بل ممارسة يومية تتجسّد في تفاصيل الحياة، بدءاً من العلاقات بين الأفراد، وصولاً إلى المبادرات الوطنية التي تعزز روح الفريق الواحد. وأكد أن المجتمع الإماراتي استطاع، خلال مختلف التحديات، أن يقدم نموذجاً في التضامن والتكافل، ما دعم مقدرته على تجاوز الأزمات بثبات.

وأضاف أن التنوع الثقافي الذي تحتضنه الدولة لم يكن يوماً عامل تباين، بل تحول إلى مصدر قوة، حيث أسهم في خلق بيئة غنية بالأفكار والخبرات، انعكست إيجاباً على تماسك المجتمع وقدرته على الابتكار والتطور.

وأشار بدر خميس، إلى أن الأزمات التي شهدها العالم أخيراً أظهرت بوضوح مدى ترابط المجتمع، حيث بادر الأفراد إلى دعم بعضهم بعضاً، سواء عبر العمل التطوعي أو المبادرات الإنسانية، ما زاد الشعور بالمسؤولية المشتركة.

ولفت إلى أن المبادرات المجتمعية التي تطلقها الجهات المختلفة كان دورها محورياً في ترسيخ هذا التلاحم، إذ وفرت منصات للتواصل والتعاون بين مختلف فئات المجتمع، بما عزز روح الانتماء.

“

التلاحم المجتمعي ركيزة الصمود

| بدر خميس

وأكد أن هذا التلاحم لم يأت من فراغ، بل هو نتيجة تراكم طويل من السياسات التي ركزت على الإنسان بوصفه قيمة أساسية في عملية التنمية، ما جعل المجتمع أكثر وعياً بدوره في دعم الاستقرار، وأن استدامة هذا التماسك تتطلب مواصلة الاستثمار في القيم المجتمعية ودعم ثقافة التطوع والمسؤولية، لضمان بقاء المجتمع متماسكاً في مواجهة أي تحديات مستقبلية. مؤكداً أن قوة المجتمع الإماراتي تكمن في قدرته على تحويل التحديات إلى فرص، وهذا التلاحم سيظل الركيزة الأساسية لمواصلة مسيرة التنمية.

| مرونة واستباقية

وقالت رائدة الأعمال ميثاء البلوشي، إن الثقة بالقيادة أحد أهم العوامل التي تمنح المجتمع الإماراتي شعوراً دائماً بالأمان والاستقرار. والسياسات الحكومية تتّسم بالمرونة والاستباقية في التعامل مع التحديات.

وأوضحت أن الرؤية المستقبلية تدعم قدرة الأفراد على التخطيط لحياتهم بثقة، شخصياً أو مهنياً، حيث يشعر الجميع بأن هناك توجهاً واضحاً نحو تحقيق التنمية المستدامة. والتواصل المستمر بين الجهات الحكومية والمجتمع يعكس مستوى عالياً من الشفافية، ما أسهم في بناء جسور من الثقة المتبادلة، ودعم من التفاعل الإيجابي مع القرارات والسياسات.

وقالت إن سرعة الاستجابة للتحديات، خاصة في الأزمات، تعكس كفاءة المنظومة الحكومية، وتؤكد أن هذا النهج يرسّخ مكانة الإمارات نموذجاً في الإدارة الرشيدة. مشيرةً إلى أن هذه الثقة لا تقتصر على المواطنين فقط، بل تمتد لتشمل المقيمين، ما دعم الشعور العام بالاستقرار والانتماء داخل المجتمع. وأن هذه الثقة تتطلب استمرار تطوير الخدمات الحكومية ورفع كفاءتها بما يتواكب مع تطلعات المجتمع المتجددة.

“

الثقة بالقيادة تصنع الاستقرار

| ميثاء البلوشي

| بيئة داعمة

وقال هان إكسيو، موظف من جمهورية الصين الشعبية يعمل في مؤسسة خاصة في دبي، إن الشباب في الإمارات يحظون بفرص واسعة تمكّنهم من تحقيق طموحاتهم، وللبيئة الداعمة للتعليم والتطوير دور كبير في تمكينهم.

وأشار إلى أن التحديات التي يواجهها الشباب اليوم تتمثل في مواكبة التطور السريع في مختلف المجالات، إلا أن هذه التحديات دافع لتوظيف مهاراتهم وقدراتهم

“

الشباب طاقة الحلول وصنّاع المستقبل

| هان إكسيو

وأن الدولة توفر منصات متعددة لدعم الابتكار، عبر البرامج الحكومية أو المبادرات الخاصة، ما يفتح المجال أمام الشباب لتقديم أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع واقعية.

وقال إن الشباب في دولة الإمارات عنصر أساسي في مواجهة التحديات المستقبلية، حيث يمتلكون القدرة على التكيّف مع المتغيرات وتقديم حلول مبتكرة تسهم في دعم التنمية، وأن روح المبادرة لدى الشباب أصبحت أكثر وضوحاً، خاصة مع انتشار ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر، ما يعكس تحولاً إيجابياً في طريقة التفكير.

وأشار إلى أن أهمية توظيف المهارات الرقمية والابتكارية لدى الشباب لضمان جاهزيتهم لمتطلبات المستقبل المتسارعة؛ لأن الاستثمار في الشباب استثمار في مستقبل الدولة، وتمكينهم يدعم قوة المجتمع وقدرته على الاستمرار في تحقيق النجاحات.

استيعاب الأفكار

وقالت نسمة مجلي، موظفة عربية في دبي، إن بيئة الأعمال في الإمارات تتميز بدرجة عالية من المرونة، ما يجعلها قادرة على التكيّف مع مختلف التحديات الاقتصادية العالمية، وهذا عامل جذب لروّاد الأعمال. وأوضحت أن التسهيلات الحكومية، سواء في تأسيس الأعمال أو دعم المشاريع، أسهمت بشكل كبير في تمكين روّاد الأعمال من الاستمرار والنمو، حتى في ظل الأحوال الصعبة. مضيفةً أن السوق الإماراتي يتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب الأفكار الجديدة، ما يشجع على الابتكار ويعزّز تنافسية المشاريع.

وأكدت أن تنوع القطاعات الاقتصادية في الدولة يفتح آفاقاً واسعة أمام روّاد الأعمال لتجربة أفكار جديدة والدخول في مجالات متعددة. مشيرة إلى أهمية توظيف الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لدعم نمو المشاريع الناشئة وتوسيع نطاقها. وريادة الأعمال أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني، ودعمها يعزز مقدرة الدولة على مواجهة التحديات وتحقيق النموّ المستدام.

“

ريادة الأعمال محرّك المرونة الاقتصادية

| نسمة مجلي

“

المقيم شريك في الاستقرار وصورة للتنوّع

| علاء نصر

احترام التنوّع

وقال المستشار القانوني والاقتصادي الدكتور علاء نصر، إن تجربة العيش والعمل في الإمارات نموذج متقدم للاستقرار القائم على سيادة القانون واحترام التنوع. والبيئة التشريعية المتطورة أسهمت في ترسيخ شعور عام بالأمان لدى مختلف فئات المجتمع.

وأوضح أن ما يميّز المجتمع الإماراتي، قدرته على استيعاب هذا التنوع ضمن إطار من القيم المشتركة، حيث تتكامل الثقافات من دون أن تفقد خصوصيتها، وهو ما يدعم من قوة النسيج الاجتماعي ويمنحه مرونة في مواجهة التحديات.

وأضاف أن المقيم في الإمارات لا ينظر إليه على أن عنصر مؤقت، بل شريك في عملية التنمية، وهو ما ينعكس في السياسات التي تضمن حقوقه وتوفر له بيئة عمل وحياة مستقرة، ما يؤيد من شعوره بالانتماء.

وأشار إلى أن هذا الإحساس بالاندماج لا يأتي من القوانين فقط، بل من الممارسات اليومية التي تعكس احترام الآخر وتقدير دوره، ما جعل المجتمع أكثر تماسكاً وتقبلاً للاختلاف.

وأكد أن الدولة نجحت في تحقيق معادلة دقيقة بين الانفتاح والحفاظ على الهُوية، ما وفر بيئة آمنة ومستقرّة للجميع، مواطنين أو مقيمين، والاستقرار الذي يشعر به المقيمون يزيد إنتاجيتهم وإسهامهم في الاقتصاد الوطني، ما ينعكس إيجاباً على مختلف القطاعات.

> ريادة الأعمال محرّك المرونة الاقتصادية
>
> **| مروة غريبي**

ملامح المستقبل

وقالت مروة غريبي، مديرة فرع لإحدى شركات البصريات، إن ملامح المستقبل في الإمارات تبدو واضحة عبر النهج القائم على التخطيط الاستباقي والاستثمار في الإنسان. والمجتمع بات أكثر وعياً بدوره في دعم مسيرة التنمية.

والمجتمع بات أكثر وعياً بدوره في دعم مسيرة التنمية. وأوضحت أن السنوات المقبلة ستشهد مزيداً من الاعتماد على الابتكار والتكنولوجيا في مختلف القطاعات، ما يتطلب استعداداً مجتمعياً لمواكبة هذه التحولات، في المهارات أو أنماط العمل.

وأضافت أن من أبرز التحديات المستقبلية تكمن في سرعة التغيرات العالمية، خاصة الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أن ما يميز الإمارات هو قدرتها على التكيّف السريع مع هذه المتغيرات، وأن دعم التعليم المستمر وتطوير المهارات المهنية سيشكلان عاملين حاسمين في تمكين الأفراد من مواكبة المستقبل والمساهمة فيه بفعالية.

وأكدت أن للمجتمع دوراً محورياً في تعزيز هذه الجاهزية، بتبني ثقافة التعلم والتطوير، والانفتاح على الأفكار الجديدة. مشيرة إلى أهمية دعم المبادرات التي تشجع الابتكار وريادة الأعمال، لما لها من دور في خلق فرص جديدة من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

الإمارات غداً»..
منصة حوارية تستشرف المستقبل وتعزز المحتوى المعرفي

اصل جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل تقديم محتوى معرفي نوعي عبر "بودكاست الإمارات غداً"، الذي يشكل منصة حوارية تسلط الضوء على أبرز القضايا المستقبلية والتجارب الوطنية الملهمة في مجالات التخطيط الاستراتيجي، والابتكار، والتنمية المستدامة، واستشراف المستقبل.

ويقدم حلقات البودكاست الدكتور يونس الحوسني، مستضيفاً نخبة من المسؤولين والخبراء والمتخصصين لمناقشة موضوعات متنوعة تواكب المتغيرات العالمية، وتدعم نشر المعرفة وتعزيز ثقافة الحوار وتبادل الخبرات، بما ينسجم مع رؤية دولة الإمارات في بناء اقتصاد معرفي ومستدام.

ويأتي "بودكاست الإمارات غداً" ضمن جهود الجمعية لتعزيز المحتوى الإعلامي والمعرفي الهادف، وتقديم منصات تفاعلية حديثة تسهم في رفع الوعي المجتمعي، وتمكين الكفاءات الوطنية، واستعراض أفضل الممارسات والتجارب الناجحة في مختلف القطاعات.

ويمكن متابعة حلقات البودكاست عبر الموقع الرسمي لجمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي واستشراف المستقبل.

تعزيز قوة الاقتصاد الوطني في ظل الأوضاع الراهنة

سعادة الدكتور سلطان محمد النعيمي

المدير العام لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

في مشهد عالمي تتقاطع فيه الصراعات الجيوسياسية مع اضطرابات الأسواق العالمية، تُقدّم دولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً اقتصادياً قائماً على المرونة والتكيف؛ اقتصاد لا يكتفي بالصمود، بل يواصل التقدم بثبات في قلب العواصف. وفي منطقة تتزايد فيها مستويات المخاطر، يُثير هذا النموذج سؤالاً جوهرياً: كيف نجحت الإمارات في تحويل التحديات إلى فرص، وفي ترسيخ موقعها قوةً اقتصاديةً صاعدةً في النظام العالمي؟

نسير مع القارئ الكريم لمقاربة هذا المشهد من زاوية الاقتصاد الإماراتي، حيث تعكس الأرقام صورة واضحة قبل أي تحليل؛ فالنمو المتوقع للاقتصاد الإماراتي يبلغ نحو 5% خلال عام 2026، وهو معدل يتجاوز متوسط النمو العالمي البالغ نحو 3.3%، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ما يعكس تفوقاً ملحوظاً في الأداء الاقتصادي وقدرة على الحفاظ على الزخم في بيئة دولية معقدة.

غير أن هذه القوة لم تأت من فراغ، بل نتاج إعادة هيكلة عميقة للاقتصاد خلال السنوات الماضية. فاليوم، لم يعد النفط المحرك الأساسي، إذ تشكل القطاعات غير النفطية نحو 75% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق بيانات وزارة الاقتصاد والسياحة الإماراتية

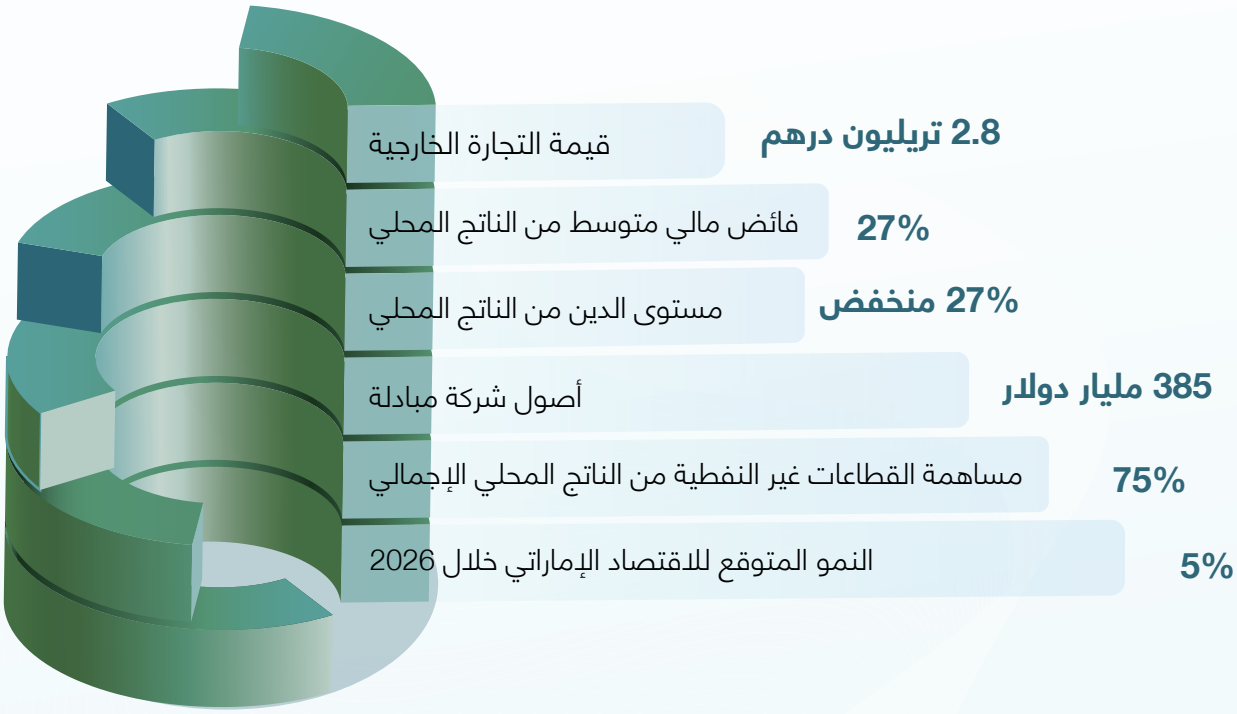

في تجسيد واضح لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي. وتبرز هنا قطاعات حيوية أدّت دوراً محورياً، من بينها التجارة الخارجية التي تجاوزت قيمتها 2.8 تريليون درهم، بحسب المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، وقطاع السياحة الذي يسجل نمواً قياسياً في أعداد الزوار سنوياً، إلى جانب الخدمات المالية والاقتصاد الرقمي الذي يُعدّ أحد أسرع القطاعات نمواً.

وفي هذا السياق، تتجلّى إحدى أبرز نقاط القوة، وهي المرونة المالية. فقد حافظت الدولة على فائض مالي متوسط يقارب 5.6% من الناتج المحلي خلال السنوات الماضية، مع مستويات دين منخفضة في حدود 27% من الناتج المحلي، وفق تقديرات "مصرف الإمارات المركزي"، وهو ما يمنح صناع القرار قدرة استثنائية على التدخل عند الحاجة، سواء عبر تحفيز الاقتصاد أو امتصاص الصدمات، ومعالجة التداعيات.

ولا يقف الأمر عند المؤشرات الكلية، بل يمتدّ إلى ديناميكية الاستثمار الاستراتيجي.

فقد واصلت الصناديق السيادية، وعلى رأسها شركة "مبادلة" للاستثمار، تعزيز حضورها العالمي، حيث بلغت أصولها نحو 385 مليار دولار، وفق تقاريرها السنوية والتقارير الإخبارية العالمية. ما يجعلها محرّكاً مؤثراً في توجيه الاستثمارات نحو قطاعات المستقبل، خصوصاً الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة لكن في المقابل، لا يمكن تجاهل التحديات، فالتوترات الإقليمية، خاصة ما يتعلق بأمن سلاسل الإمداد وحركة التجارة الدولية، تفرض ضغوطاً مستمرة، إلى جانب تقلبات أسعار الطاقة والتباطؤ النسبي في بعض الأنشطة غير النفطية خلال مراحل معيّنة.

وهنا تحديداً، تتّضح قيمة السياسات الاقتصادية المرنة والاستباقية، حيث أطلقت الدولة حزم دعم وبرامج تحفيز لتعزيز بيئة الأعمال، إلى جانب مبادرات استراتيجية مثل تسهيل الاستثمار الأجنبي، وتوسيع نطاق الإقامة الطويلة الأمد، وتسريع التحول نحو الاقتصاد الرقمي، بما يعزز جاذبية الدولة مركزاً عالمياً للتجارة والاستثمار.

وفي قراءة أعمق، يمكن القول إن قوة الاقتصاد الإماراتي اليوم تستند إلى أربع ركائز مترابطة:

وهنا، يبرز التحدي الحقيقي، فالمطلوب ليس الحفاظ على هذه المكتسبات فقط، بل البناء عليها في مرحلة تتّسم بارتفاع مستوى المنافسة العالمية؛ إذ إن تعزيز الاقتصاد الوطني اليوم يتطلب مضاعفة الاستثمار في الابتكار، وتوسيع الشراكات الدولية، والاستمرار في تطوير بيئة أعمال قادرة على جذب رؤوس الأموال والكفاءات.

إن ما نشهده اليوم في الإمارات ليس مجرد أداء اقتصادي قوي، بل انعكاس لرؤية استراتيجية طويلة الأمد، تدرك أن الاستقرار لا يُمنح، بل يُصنع. وبينما تنشغل اقتصادات كثيرة بإدارة الأزمات، تمضي الإمارات في إعادة تعريف دورها، ليس بصفتها قوة اقتصادية متماسكة فحسب، بل قوة اقتصادية تصنع الفرص وتقود التحولات.

وفي عالم لا ينتظر المتردّدين، تبقى الحقيقة الأوضح، من يملك أدوات المستقبل.. هو من يكتب قواعده.

جمعية الإمارات للتخطيط الاستراتيجي و استشراف المستقبل

Emirates Strategic Planning and Foresight Future Association